سبل ترقية القدرة التنافسية للصناعة التحويلية في الجزائر
-مدخل قطاعي خارج المحروقات-

الدكتور : لرباع الهادي جامعة عنابة
الاستاذ : قدوم لزهر جامعة قالمة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
البريد الالكتروني: larbaahadi@hotmail.fr

- إن التحولات المتسارعة في العلاقات الاقتصادية الدولية و ما أفرزته من تكتلات اقتصادية كبرى ، و إندماجات مؤسسية متنامية أصبحت تؤثر بشكل سلبي على الجهود التنموية القطرية المنفردة في مخطط إقليمي جيو– سياسي يشهد صعود و تنامي أكبر تكتل اقتصادي في العالم ألا وهو الاتحاد الأوروبي .
- وأظهرت الدراسات أن إخفاق الجهود التنموية ، راجع إلى الإختلالات الهيكلية في بنية الإقتصادات ، و تشابهها من حيث تخلف القاعدة الإنتاجية و الاعتماد على تصدير المواد الأولية ، و بذلك إستمرارها كاقتصاديات أطراف في منظومة الاقتصاد العالمي . ولأن القطاع الصناعي هو في الواقع الأكثر عرضة لهذه التطورات فان ما يحدث من تغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية يزيد من هشاشة الصناعة المحلية في الدول النامية، ويعرضها لمنافسة غير متكافئة كما يضعها في مواجهة منافسة حادة مع الشركات العالمية التي أصبحت تتحكم في شبكات الإنتاج والتوزيع وصنع التكنولوجيا في العالم، وهذه المنافسة لا تمس شركات الدول النامية المصدرة فقط بل تمس الشركات والصناعات التي تستهدف السوق المحلية أيضا.

فالهدف الرئيسي هنا هو محاولة أولية لوضع أسس و اجب إتباعها من أجل ابتكار نموذج خاص بالجزائر ، و ينبع و يتماشى مع ظروفها الخاصة سواء اقتصاديا أو إجتماعيا ، و التأكيد على أهمية مدخل الإنتاج الصناعي التحويلي وسبل ترقية تنافسيته كرهان للتخلص من تبعية المحروقات .

و لتحقيق الأهداف المرجوة سوف يتم التطرق إلى :

1- مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها.

2 - مؤشرات القدرة التنافسية للصناعة التحويلية مغاربيا.

3- دمج الصناعات التحويلية وتعميقها تكنولوجيا .

1- مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها.

1-1- مفهوم القدرة التنافسية

يدل مفهوم القدرة التنافسية إلى الكيفية التي تستطيع المؤسسة (الدولة) أن تميز بها نفسها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم، وتحقيق القدرة التنافسية هو محصلة لعوامل عديدة متداخلة ومتباينة في أنماطها وتأثيراتها.

وعليه فقد عرفت القدرة التنافسية على أنها تميز المؤسسة بمركز فريد، تقديم منتج أو أكثر بأسلوب يحقق ربحية أفضل**(1)**، ويتضح من هذا التعريف أن الميزة التنافسية تعني التفرد والتميز في أحد الجوانب أو الأنشطة للمؤسسة بالشكل الذي يعظم أرباحها ويحقق لها الاستفادة من مواردها المتاحة.

أما **Porter** فقد عرف الميزة التنافسية على أنها " قدرة الصناعات (الصناعة) في دولة معينة على الابتكار والتطور للوصول إلى أعلى مستوى من التقنية والإنتاجية" **(2)**، والملاحظ أن **Porter** قد ناقش مفهوم التنافسية على المستويين الكلي والجزئي (المؤسسة)، فالقدرة التنافسية في رأيه على مستوى المؤسسة تتوقف على كفاءة وإنتاجية المؤسسة في سلسلة أنشطتها الداخلية، وكذلك على قوة علاقاتها وتشابكها مع المؤسسات الأخرى المرتبطة بها، فضلا عن السياسات التي تتبعها الدولة والتي تشكل المناخ الذي تعمل فيه المؤسسات.

وطرح مركز هارفارد للتنمية الدولية تعريفا أكثر ايجازا للقدرة التنافسية، حيث وصفها" بأنها القدرة على تحقيق نمو اقتصادي سريع على مدى فترة زمنية طويلة "**(3)**، ويرى المركز أن الدول تعد تنافسية عندما تحرز ارتفاعا في المؤشرات الاقتصادية التي تبين عمليا أنها ترتبط بمعدلات النمو الأخيرة في أنحاء الدولة.

وعموما تتصل معظم تعاريف القدرة التنافسية بالقدرة على تشغيل مربح في سوق مفتوحة استنادا إلى مدخلات محددة تمكن المؤسسة أو القطاع أو الدولة من تحقيق النمو وتأمين عائدات عالية واستمرار التوظيف.

1-2- محددات القدرة التنافسية:

يمكن لمس الدور الحكومي الداعم للتنافسية من خلال ما تطرق إليه M.Porter وا لذي أستحدث منهجا متكاملا تضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية للصناعة وغيرها من الأنشطة، هذه المحددات تكون إما معوقة أو محفزة للنجاح في المنافسة العالمية ، فجزء من هذه العوامل يمكن التحكم فيه ، والجزء الأخر يقع خارج بيئة الدولة و يصعب التحكم فيه.

وانطلاقا من ذلك حدد مايكل بورتر أربع ركائز للنظام التنافسي القومي التي ساهمت في صياغة المناخ الصناعي لأداء الشركات وهي: **(4)**

أولا: <u>أوضاع عوامل الانتاج ومدى توفرها</u>:

وتتمثل في المدخلات اللازمة في صناعة ما مثل العمالة والاراضي الصالحة للزراعة والموارد الطبيعية والبنية الاساسية وراس المال.

وتنقسم هذه العوامل الى:

01: عوامل اساسية: وهي التي يمكن توارثها مثل الموارد الطبيعية.

02: عوامل متقدمة: وهي التي تكتسب من خلال استثمارات مستمرة في كل من رأس المال البشري والمادي مثل البنية التحتية للاتصالات الحديثة او معهد بحثي جامعي قيادي.

والعوامل التي تحتاجها الصناعة الحديثة لا تتوارث بل تنشأ عن طريق الابداع.

ثانيا: <u>اوضاع الطلب المحلي</u>:

تقوم بدورها في خلق الميزة التنافسية وأهم سمات الطلب المحلي في هيكله وحجم ونمط النمو ومدى تدويله، ويعني ذلك درجة تعقيده وتشعبه وتوقعه للطلب العالمي، حيث أن الطلب المحلي يسبق التوقعات المستقبلية للطلب العالمي، وبالتالي يسهم في اعطاء رؤية للمؤسسات لاستخدامها في استراتيجياتها الانتاجية والتسويقية.

ثالثا: <u>الصناعات المتصلة والمدعمة:</u>

والتي يتم انشاؤها عن طريق التكنولوجيات المشتركة وقنوات التوزيع والمهارات والعملاء، وهذه توفر المكونات بطريقة سريعة وكفأة واقتصادية، وبالتالي تسهم في رفع مستوى الابتكار.

2- مؤشرات القدرة التنافسية للصناعة التحويلية مغاربيا.

نظرا لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات لمعايير معينة من أجل معرفة الاتجاه العام لتنافسيتها، وتعتبر الانتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمي من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحولية، من هذا المنطلق ونظرا لندرة البيانات الخاصة بالجزائر، شأنها في ذلك شأن باقي الدول المغاربية، نحاول فيما يلي الاستعانة بمؤشرين هامين في محاولة للوقوف على واقع القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر وذلك بالاعتماد على وزن القطاع في هيكلة الاقتصاد من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ناحية وكذلك مساهمته في إجمالي الصادرات محليا ومغاربيا .

عموما تعاني الإقتصادات المغاربية ، دون استثناء من ضعف صادراتها **الصناعية أولا** ، و من ضعف القيمة المضافة من تلك الصادرات **ثانيا** ، مقابل سيطرة واضحة في تلك الصادرات للمواد الخام و الأولية ، حيث يلاحظ تركز شديد في تلك الصادرات الخام على النفط و الغاز .

- إن الدول المغاربية في وضعها الراهن ، لا يمكن تحديد قطاع رئيسي بارز في الأجهزة الإنتاجية فيها ، و الجدول يبين أهمية كل قطاع في بلدان المغرب الثلاث (تونس الجزائر والمغرب):

نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام %

(تونس ، الجزائر ، المغرب)

القطاعات / البلد	صناعة	خدمات	فلاحة
تونس	31.9	49.8	18.3
الجزائر	62	29.1	8.9
المغرب	19.8	35.5	44.6

المصدر : علي الشابي " الثورات العربية و ضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي " ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة " ، الدوحة ، فيفري 2013 ، ص 03 .

ففي تونس يمثل قطاع الخدمات أهم الأنشطة الاقتصادية بحصة **49.8 %** ، يليه قطاع الصناعة بحصة **31.9 %** ثم الفلاحة بحصة **18.3 % .**

أما الجزائر فإن قطاع الصناعة يمثل **62%** ثم الخدمات بـ **29.1%** ثم الفلاحة **8.9 %** ، و إذا نظرنا إلى المغرب ، فإن الفلاحة في هذا البلد تحتل الحصة الأهم بـ **44.6%** ، تليها الخدمات بـ**35.5%** ثم الصناعة بـ**19.8 %** فقط .

- لكن علينا أن نقر أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد كثيرا على إيرادات النفط التي تمثل المصدر الرئيسي للدخل في البلاد لكنها لم تتمكن من تنويع و تطوير التصنيع لكي تصبح ذات **قدرة تنافسية** عالمية ، حيث تعتبر الجزائر من اكبر منتجي الغاز و النفط في العالم ، احتلت المرتبة الثانية عشرة عالميا في إنتاج النفط لسنة 2009 ، و المرتبة السابعة في إنتاج الغاز الطبيعي عالميا ، تملك احتياطي يقدر بحوالي **25000 مليار متر مكعب** من الغاز الطبيعي و تنتج الجزائر **1.45 مليون برميل يوميا** من النفط ، و **152 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا .**(5)

- أما بالنسبة للمغرب فلما كانت الزراعة أهم مصدر للدخل و هي متكونة من الحبوب ، قصب السكر ، و الحمضيات و الزيتون و الخضروات ، و تربية الماشية ، فإن هذا القطاع لا يزال متعلقا بالمخاطر المناخية و الظروف الاقتصادية العالمية ، سيما و أن القطاع الثاني الأهم في البلاد و هو الخدمات و بالأخص السياحة لا يزال مرتبط بالمحيط الاقتصادي العالمي و مخاطره .

لا يفوتنا التركيز أن المغرب يملك **70 %** من احتياطات الفوسفات العالمي **(6).**

- على غرار الجزائر تعتبر ليبيا من أكبر منتجي النفط في العالم حيث احتلت المرتبة **18 عالميا لسنة 2009** ، تعتمد ليبيا شبه كلي على النفط إلى جانب الصناعات الكيمائية في اقتصادها ، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في السوق الدولية .

- أما الاقتصاد التونسي فهو يعتمد على السياحة و على الصناعة مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية الأوربية ، حيث تشكل الصادرات التونسية من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية ، حيث أن تونس تعتبر ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد إسبانيا و إيطاليا ، كما أن صادرات تونس من التمور تعتبر ثاني صادرات تونس الفلاحية .

إن إهمال مدخل الإنتاج الصناعي و ما يتطلب من تنسيق و تخطيط يعتبر إحدى العوامل الرئيسية لعدم تحقيق خطوات جادة في طريق التنمية ، و هو المدخل الأكثر حاجة للجهود الجادة و

الاستثمارات الكبيرة و الإدارة الرشيدة لضمان زيادة الإنتاج و تنويعه ، حتى يصبح الهيكل الإنتاجي أكثر ملائمة لتحقيق التكامل خاصة في الظروف الراهنة للسوق الدولية، فالمدخل الصناعي يجب أن يكون العمود الفقري و من حوله تقوم المداخل الأخرى بنشاطها لإسناده ، من اجل تحقيق الأهداف الرئيسية لتحقيق التنمية و استدامتها .

2-1- واقع القطاع الصناعي في الجزائر :

إن الجزائر بوصفها جزءا من أطراف الاقتصاد الدولي لم تستطيع حتى اليوم بواسطة قدراتها الصناعية الراهنة ، التحول إلى صناعة مخرجات نهائية للسوق الدولية بدلا من بقائها صناعة مدخلات له ، و هي بهذا المعنى مازالت تلبي الاحتياجات التنموية للمراكز الرأسمالية الخارجية أكثر من تلبية احتياجاتها التنموية الداخلية . وذلك ناجم بدرجة أساسية عن تفاعل متغيرين رئيسيان هما : **" تخلف نظم الإنتاج المحلية و تطور نظام السيطرة العالمي "**

- يرجع السبب في ذلك أن الصناعات المحلية لا تزال تعتمد بشدة على إقتصادات الموارد الطبيعية ، و تبتعد على اقتصاديات التصنيع الحديث ، حيث تتكون بنية الصناعة اليوم من قطاعين صناعيين أساسيين :

* **القطاع الأول** : هو قطاع الصناعة الإستخراجية ، و الذي يتكون من صناعة النفط و الغاز ، و صناعة الخامات المعدنية (حديد ، نحاس ، زنك) ، و صناعة الخامات غير المعدنية (الفوسفات ، البوتاس) .
* **القطاع الثاني :** هو الصناعة التحويلية ، الذي يتكون من صناعة البتر وكيماويات ، صناعة الأسمدة ، صناعة الخشب و الأثاث ، صناعة الإسمنت ومواد البناء ، صناعة الحديد و الصلب ، صناعة الألمنيوم صناعة الأدوية ، صناعة المنسوجات و الملابس ، الصناعة الغذائية ، الصناعة الكيميائية .

- من جانب الصناعات الإستخراجية لا يزال النفط و الغاز يسيطران على بنية تلك الصناعة بشكل مطلق**(7).**و يشكلان المصدر الأساسي للقيمة المضافة ليس مغاربيا فحسب بل حتى عربيا ، حيث بلغت القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية في الدول العربية كمجموعة حوالي **961.6 مليار دولار** ، كما ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي **35.5 %** عام **2010** إلى حوالي **40.7 % 2011 (8).**

- و على صعيد الدول المغاربية فرادي ، يلاحظ أن مساهمة هذا النوع من الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي يختلف من دولة لأخرى كما يبينه الجدول التالي :

مساهمة الصناعة الاستخراجية المغاربية في الناتج المحلي الإجمالي

(مؤشرات إحصائية 2011)

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريطانيا
نسبة المساهمة %	38	7.6	5.2	65	33.2

المصـــدر : إدارة البحوث و التطوير" AIDMO " ، المنظمة العربية للتنمية الصناعة و التعدين ، (صفحة المؤشرات الاقتصادية و الصناعية للدول العربية 2011) .

- فالملاحظ للإحصائيات يثبت أن الدول النفطية (الجزائر – ليبيا) خاصة كانت مساهمة هذا النوع من الصناعة معتبرة (38% ، 65%) على التوالي اضافة الى موريطانيا 33.2% ، على العكس تماما بالنسبة (تونس – المغرب) كانت المساهمة ضعيفة (7.6% ،5.2%)، باعتبار أن الدولتان تعتمدان على قطاعات أخرى كمورد (السياحة ، الفلاحة ....الخ) .

- أما إذا تطرقنا إلى تطور الصناعة الاستراتيجية لفترة زمنية (2005-2011). سيلاحظ أن هذا النوع من الصناعات عرف تحسنا في الأداء باستثناء الدول التي عرفت توترات و عدم استقرار امني و سياسي في الآونة الأخيرة كليبيا مثلا . و الجدول يوضح ذلك.

تطور القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية في الدول المغاربية خلال2005 -2011

مليار دولار

الدول	2005	2007	2008	2009	2010	2011	نسبة التغيرات (2011-2010)
تونس	1.597	2.529	3.566	2.70	2.776	3.102	11.7
الجزائر	46.594	60.434	79.002	44.32	57.256	72.500	26.6
ليبيا	33.681	49.522	65.546	37.785	57.652	26.215	- 54.5
المغرب	1.015	1.606	5.822	2.092	3.539	4.82	36.2
موريطانيا	266	703	1.012	706	1.165	1.46	25.7

المصـــدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 (الملاحق) (1/4) ص 357 .

يلاحظ انه خلال فترة (2005-2011) كانت مساهمة الصناعة الإستخراجية في تطور، و نسبة التغير خلال 2011/2010 كانت كلها بالإيجاب و بنسب معتبرة ماعدا ليبيا (كانت بالسلب و معتبرة أيضا) (-54.5 %) و هذا راجع أساسا للأوضاع التي مرت بها خلال هذه الفترة .

-أما بالنسبة للصناعات التحويلية ، فإن الكيماويات و المنتجات النفطية و البلاستكية و الفحم و المطاط تساهم بنسبة كبيرة فيما يخص الدول النفطية (الجزائر – ليبيا) ، في حين تساهم صناعة المنتجات الغذائية و المشروبات ، منسوجات و الملابس ،و الجلود ،و المعدات وآلات النقل بالنسبة لبقية الدول المغاربية .

- و على صعيد الدول فرادى ، يلاحظ أن مساهمة هذا النوع من الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي يختلف من دولة لأخرى كما يبينه الجدول التالي :

مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي (مؤشرات إحصائية 2011)

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريطانيا
نسبة المساهمة %	**4.8**	**15.8**	**14.5**	**5**	**3.2**

المصـــدر : إدارة البحوث و التطوير AIDMO مرجع سابق .

من ملاحظة الجدول السابق يتضح أن تونس و المغرب كانت لهما المساهمة الأكبر (15.8 % 14.5%) لهذا النوع من الصناعات على التوالي ، فإنتاجية اليد العاملة في الصناعات التحويلية بالنسبة للمغرب حسب إحصائيات 2010 وصلت إلى **(20.60) دولار (9).**

- أما إذا تطرقنا إلى تطور الصناعة التحويلية لفترة زمنية (2005-2011) فيلاحظ أن هذا النوع من الصناعات أيضا عرف تطورات كانت لها آثارها ،ومسبباتها كما هو واضح في الجدول التالي:

تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية (2005-2011)

(مليار دولار) و (مليون دولار بالنسبة لموريطانيا)

الدول	2005	2007	2008	2009	2010	2011	نسبة التغيرات (2011-2010)
تونس	5.045	6.561	8.091	7.367	7.494	7.761	3.6
الجزائر	3.969	4.658	5.397	5.492	5.544	7.126	28.5
ليبيا	2.385	3.200	3.943	4.358	3.726	1.694	- 54.5
المغرب	8.872	10.121	11.349	12.992	12.929	13.559	4.9
موريطانيا	190	232	123	113	123	130	5.3

المصـــدر :استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ملحق 2/4 .

- عموما و خلال الفترة (2005-2011) عرفت الصناعات التحويلية في المنطقة المغاربية تطورا ولد بشكل ضعيف ماعدا ليبيا ، حيث بلغت نسبة التغير خلال (2010-2011) بـ (54.5-%) أي تدهور في مساهمة هذا النوع من الصناعات في القيمة المضافة الإجمالية (و هذا كما ذكرنا) راجع أساسا للأوضاع الأمنية التي مرت بها الدولة و عربيا نلاحظ أيضا أن دولة سوريا بلغت نسبة التغير – (6.6%) خلال نفس الفترة و هذا أيضا راجع لما تمر به هذه الدولة من عدم استقرار امني و سياسي .

- كان لتباطؤ نمو قطاع الصناعات التحويلية في بعض الدول أثره السلبي على المؤشرات الإجتماعية في تلك الدول و خاصة على مستوى البطالة ، كما أن تراجع أداء هذه الصناعات قد تسبب و لو بصورة جزئية في استمرار معدلات البطالة المرتفعة في عدد من الدول المغاربية (2010-2011) . و خاصة تونس و ليبيا ، و ما شهدته من توترات أمنية و سياسية .

- من واقع هذه الأرقام يلاحظ وجود ارتباط بين صناعة النفط و الغاز كجزء من الصناعة الإستخراجية و بين صناعة المنتجات النفطية كجزء من الصناعة التحويلية ، و بالتالي فان أي خلل صناعي / إنتاجي ، أو سعري ، أو أي صدمة اقتصادية أو سياسية خارجية أو داخلية تصيب قطاع الصناعة الإستخراجية و تحديدا النفط و الغاز ، لابد لها و أن تنعكس بشكل مباشر و قوي على الصناعة التحويلية كون النفط و الغاز هما المدخلات الرئيسية لثلث الصناعة التحويلية.**(10)**

- إن هذا الجزء أساسي من مأزق الصناعة العربية عامة ، و المغاربية خاصة ، فأسعار النفط و الغاز لا تحددها عوامل اقتصادية داخلية بحتة بسبب الطبيعة الخاصة لهاتين السلعتين ، و إنما تحددها القوى و الظروف و التحالفات الإقتصادية و السياسية الدولية ،و بالتالي فان تبعية جزء من الصناعة التحويلية لظروف و شروط ذلك الاقتصاد أيضا .

- من ناحية ثانية فان بنية الصناعة التحويلية في الاقتصادات المغاربية لا تؤهلها أبدا لمتطلبات المنافسة الدولية حيث تتميز هذه الصناعة بضعف ارتباطاتها الإنتاجية ، و عدم تكاملها أفقيا ورأسيا على المستويين القطري و المغاربي ، و ارتفاع تكاليفها الإنتاجية و التشغيلية ، بسبب إستيراد معظم إحتياجاتها من الآلات و السلع الوسيطية من الخارج ، و غياب بنيتها المؤسساتية ، فهذه الصناعة أيضا لم تستطيع أن تعوض نقاط ضعفها الناتجة عن ارتباطها بالصناعة الإستخراجية بنقاط قوة مرتبطة بالتكنولوجيا ، و التطوير المؤسساتي و غيرها من النقاط الأخرى .

2- 2- التطور العالمي للصناعة التحويلية :

يلاحظ من توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية على الصعيد العالمي أن نسبة مساهمة مجموعة الدول الصناعية في إجمالي ناتج الصناعات التحويلية العالمي ، تراجعت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة ، إذا إنخفضت من حوالي **73.4%** في عام 2007 إلى حولي **65.9 %** في عام 2011 . فقد

انخفضت نسبة مساهمات دول أمريكا الشمالية من حوالي **27.2 %** في عام 2007 إلى حوالي **24.9%** في عام 2011.

كما انخفضت نسبة مساهمة كل من دول أوروبا و دول شرق آسيا من حوالي **23.7 %** إلى حوالي **20**.9**%** . و من حوالي **19.5%** إلى حوالي 1.**17%** على التوالي ، خلال تلك الفترة .

و في المقابل ، ارتفعت نسبة مساهمة مجموعة الدول النامية من حوالي **26.6%** في عام 2007 إلى حوالي **34.1 %** في عام 2011 ، فقد شهدت تلك النسبة ارتفاعا سنويا لدول آسيا و أهمها الصين من حوالي **19.0%** في عام 2007 إلى **25.9%** عام 2011 ، مع ارتفاع طفيف لدول أمريكا اللاتينية و استقرار لدول إفريقيا خلال الفترة ذاتها و الجدول يوضح ذلك .

التوزيع العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية

خلال (2007-2011) . **النسب المئوية %**

السنة	الدول الصناعية					الدول النامية				
	أمريكا الشمالية	أوروبا	شرق آسيا	دول أخرى	المجموع	آسيا	أمريكا اللاتنية	افريقيا	دول أخرى	المجموع
2007	27.2	23.7	19.5	3.0	73.4	19.0	5.5	0.9	1.2	26.6
2008	26.3	23.1	19.2	3.1	71.7	20.5	5.7	1.0	1.1	28.3
2009	26.1	21.9	17.4	3.1	68.5	23.4	5.8	1.1	1.2	31.5
2010	25.5	21.1	17.9	3.0	67.5	24.5	5.8	1.0	1.2	32.5
2011	24.9	20.9	17.1	3.0	65.9	25.9	5.9	1.1	1.3	34.1

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، الفصل الرابع (القطاع الصناعي) ص 85.

- **انظر**: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الكتاب السنوي للإحصائيات الصناعية 2012.

- أما صادرات الصناعة التحويلية فقد شكلت على مستوى العالم حوالي **67.1%** من إجمالي صادرات العالم في عام 2010 ، و وصلت نسبتها إلى حوالي **79.4%** بالنسبة لمنطقة آسيا و **76.4%** بالنسبة لأوروبا و **68.8 %** بالنسبة لأمريكا الشمالية بينما لم تبلغ إلا حوالي **22.0%** بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط و **18.6 %** بالنسبة لإفريقيا خلال ذلك العام ، و يلاحظ أن صادرات الصناعة التحويلية قد إرتفعت بشكل ملحوظ في مختلف مناطق العالم في عام 2010 بعد الانخفاض الكبير الذي شهدته في عام 2009 نتيجة للازمة الاقتصادية العالمية ، فقد تراوحت نسبة ذلك الارتفاع بين حوالي **11 %** في أوروبا و حوالي **30%** في كل من آسيا و الشرق الأوسط كما يوضحه الجدول التالي .

صادرات الصناعة التحويلية لمجموعة من الدول

	العالم	امريكا الشمالية	أوروبا	إفريقيا	آسيا	الشرق الأوسط
النسبة من إجمالي الصادرات 2010	67.1	68.8	76.4	18.6	79.4	22.0
معدل النمو خلال 2005-2010	6	4	4	8	10	16
معدل النمو عام 2009	- 20	- 19	- 22	- 24	- 17	- 14
معدل النمو خلال 2010	20	20	11	25	30	30

المصـــدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، الفصل الرابع ،(القطاع الصناعي) ، ص 85.

وبلغت صادرات الصناعة التحويلية للدول المغاربية الثلاث (الجزائر ، تونس ، المغرب) حوالي **20.75 مليار دولار** ، حيث تأتي تونس في المرتبة الأولى بقيمة **10.83 مليار دولار** أي نسبة **75%** من إجمالي صادراتها تليها المغرب بقيمة **9.01 مليار دولار** أي نسبة معتبرة تقدر بـ **2%** تقريبا من إجمالي الصادرات ، و هذا ما يعكس الطبيعة الإسخراجية للصناعة في الجزائر بالدرجة الأولي ، و الجدول يوضح :

الصادرات الصناعة و نسبتها إلى إجمالي الصادرات

(الجزائر – تونس – المغرب) 2009 .

البلدان	قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليون دولار)	نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات %
تونس	10.833.8	75.0
الجزائر	903.9	2.0
المغرب	9.011.0	65.0

المصـــدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2012 أنظر الملاحق (13/4) ص 369 .

- و بالنسبة لمساهمة الصناعة بالناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات العربية (إستخراجية + تحويلية) ، تساهم بنسبة (**49.7 %**) لسنة 2011 مقارنة بنسبة (**44.9 %**) لسنة 2010 . في الوقت الذي تساهم فيه القطاعات الأخرى بأكثر من **50 %** تنقسم بين الزراعة و الخدمات .

و بالتالي نجد أن مساهمة القطاعات غير الصناعية تقدر بـ (**50.3 %**) لعام 2011 ، و هو يمثل إحدى المشكلات الهيكلية في بنية هذه الإقتصادات ، و التي تتطلب تعديلا باتجاه رفع مساهمة قطاع الصناعة

في تركيب الناتج المحلي الإجمالي من أجل التحول إلى إنتاج القيم المضافة الحقيقة بشكل أكبر ، و من أجل الانتقال إلى موقع اقتصادي متقدم على خريطة الاقتصاد العالمي .

و على الصعيد المغاربي يلاحظ من الجدول . أن النسبة الأكبر كانت للجزائر و ليبيا بنسبة (**42.8 %**) و (**70%**) على التوالي بقيمة مضافة تقدر بـ (**81.60 مليار دولار**) و (**25.7 مليار دولار**) على التوالي كما يوضحه الجدول التالي :

القطاع الصناعي و مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

للدول المغاربية (2011)

البلدان	القيمة المضافة للقطاع الصناعي مليار دولار	مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي (%)
الجزائر	81.6	42.8
تونس	10.85	23.4
المغرب	19.49	19.7
ليبيا	25.7	70
موريطانيا	1.53	36.4

المصـــدر : إدارة البحوث و التطويرAidmo المنظمة العربية للتنمية الصناعة و التعدين مرجع سابق

و بالتالي فان مساهمة القطاعات غير الصناعية في البلدان المغاربية كبيرة ، خاصة تونس أكثر من (**75%**) و المغرب أكثر من (**80%**).

- و عند التعمق في تحليل الهيكلي لمساهمة قطاع الصناعة مغاربيا في الناتج المحلي الإجمالي ، يكشف عن وجود خلل بنيوي آخر يتعلق ببنية هذا القطاع ، حيث لا تتجاوز مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الاقتصادات بنسب معتبرة ، و مثلا ليبيا التي تتصدر الدول المغاربية صناعيا بـ (**70 %**)نجد **5%** فقط كمساهمة للصناعة التحويلية ، كذلك الجزائر (**4.8 %**) .

و هذا معناه ببساطة أن هناك سيطرة شبه مطلقة للإنتاج **الريعي** بدلا من الإنتاج **الحقيقي** ، على بنية الناتج المحلي الإجمالي من خلال سيطرة الصناعة الاستخراجية عليه ، الأمر الذي يتطلب تعديلا هيكليا في بنية الصناعة ذاتها باتجاه تعميق الصناعات التحويلية و تطويرها ، وزيادة إنتاجيتها من أجل إحداث تغيير نوعي و كمي في بنية الصناعة يؤهلها إلى المنافسة الإقليمية و الدولية ، و يقلل في الوقت نفسه من أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الإقتصادات المغاربية بشكل عام .

- و بهذا المعنى و بالتركيز على الصناعة التحويلية و إمكاناتها الصناعية بدلا من التركيز على الصناعة الاستخراجية التي تحقق للاقتصادات المغاربية نوعا من **الاندماج الإنتاجي** بدلا من **الاندماج الريعي** في

الاقتصاد الدولي ، و بالتالي الدخول في أنظمة الإنتاج الدولي بقيم إنتاج حقيقة من خلال عمليات التصنيع مباشرة بدلا من دخولها اليوم في هذه المنظومة على شكل ملحقات طرفية لتلك الأنظمة .

من وجهة النظر الاقتصادية فإن التفاعل **الثروة الطبيعية المؤسسة و الموجودة سلفا في الاقتصادات المغاربية** ، و **الثروة البشرية القابلة للتاسيس و فق معطيات العصر التكنولوجية و المعرفية** إنما يحصل بين قوى و علاقات الإنتاج من جهة ، و بين الثروات من جهة اخرى ، و عندما يسيطر المجتمع على تلك الثروات ، و يعيد إنتاجها و فقا لحاجاته الداخلية ، ووفقا لشروط تطوره ، فإن هذا يعكس حالة من الاستقلالية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية لذلك المجتمع ، و يؤشر على أن لدى المجتمع إمكانيات عالية للسيطرة و التحكم بهذه الثروة . و يدل التاريخ على أن **الصناعة** ، كانت و مازالت ، احد اهم أدوات السيطرة على تلك الثروات محليا و عالميا ، و بهذا المعنى تشكل الصناعة **العمق الاقتصادي** لأية حضارة ، و بتغير مفهوم و بنية الصناعة تاريخا يتغير شكل الحضارة و أدوات تطورها ، و **النتيجة أن كل مشروع حضاري جديد يستلزم بنية صناعية جديدة منتجة و دافعة له** ، و بمقابل ذلك تتفق ، و تتزامن حالة الركود الحضاري مع بنى صناعية متخلفة نسبيا تحافظ على ذلك الوضع الحضاري المنخفض .**(11)**

و إذا اردنا تدقيقا علميا لهذا الطرح نأخذ مثالا قويا على ذلك من خلال إحدى اهم ثروات الاقتصادات العربية ، و هي القوسقات ، فخامات الفوسفات في الاقتصادات العربية لم يستفيد منها بعد بالشكل المطلوب " حيث يباع الطن الواحد منها في حدود 30 إلى 60 دولارا ، فيما الأوروبيون يشترون الفوسفات كمواد خام ، و يعيدون تحويله لبيعه في الدول العربية بسعر يقارب 800 دولار للطن الواحد " **(12)**. و هو ما يثبت مرة أخرى مقدار تردي و تخلف الاقتصادات العربية من خلال التخلف التكنولوجي و المعرفي و مقدار السيطرة عليها من اقتصاديات المراكز من خلال التطور التكنولوجي و المعرفي ايضا .

و انطلاقا من ذلك ، و كون عملية السيطرة الفردية على الثروة في الاقتصادات المغاربية باتت في حكم المستحيل اليوم ، بسبب التغيرات الجيوبوليتيكية و الجيومعلوماتية العالمية في ظل العولمة الراهنة ، و ما ستفتحه من تغيرات مستقبلية ، فإن العمل الجماعي الإقليمي من خلال المدخل الصناعي لهذه الاقتصادات هو الخطوة الأمثل لتجاوز ظروف الضعف الحضاري و تعديل ظروف العلاقات الدولية الخارجية لصالحها .

3-دمج الصناعت التحويلية و تعميقها تكنولوجيا

إن معدلات نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية هي أكثر استقرارا وثباتا من معدلات نمو القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية ، و بالوقت نفسه ، ثبت ايضا أن تأثير هذه الصناعات في

معدلات النمو الاقتصادي هو اقل من تأثير الصناعات الاستخراجية ، كما أن ارتباط هذه الصناعة بمجمل الصناعة ، هو ارتباط اضعف من ارتباط الصناعة الاستخراجية فيها ، على الرغم من أن الصناعات التحويلية ، و من حيث المبدأ الاقتصادي هي الأكثر تأثيرا و تغيرا في بنية اي اقتصاد من الصناعات الاستخراجية .**(13)**

إن أمام الاقتصاد الجزائري فرصة لإعادة هيكلة و تطوير بنية الصناعات التحويلية وفق نموذج متخصص **للتكامل الصناعي** ، بحيث تؤثر هذه الصناعات في البنية العامة للاقتصاد ، بمعنى آخر ، أن أمام الاقتصاد الجزائري فرصة لتحويل الميزة الطبيعية / النسبية المتوفرة لديه في العديد من القطاعات ، إلى ميزة تنافسية على المستوى الاقليمي ، و ذلك بالاستفادة من مخرجات **(الصناعة المعرفية)** ، و من الاستفادة من المزايا ، و الخصائص ، و التطورات الانتاجية ، و التكنولوجية .

يستند **النموذج المقترح** في دمج الصناعات التحويلية في ما بينها و تعميقها تكنولوجيا **كسبيل لترقية القدرة التنافسية** إلى قاعدتين أساسيتين :

- ✓ **الأولى :** الاستفادة من المزايا النسبية في هذه الصناعات بشكل مشترك و متكامل محليا واقليميا ، واقامة قطب للتكامل الإقليمي متخصص في قطاع صناعي و فقا لتلك المزايا ، ضمن مجموعة من الأقطاب .
- ✓ **الثانية :** تعميق هذه الصناعات تكنولوجيا ، ورفع محتواها المعرفي و التكنولوجي بشكل مشترك ايضا ، و الاستفادة من الصناعات المعرفية.

يعتمد هذا الجزء من النموذج المقترح على استخدام و تعميق المزايا النسبية بالنسبة للموارد الطبيعية الموجودة فيها ، من اجل تحويلها إلى مزايا **تنافسية** على المستوى الإقليمي و الدولي ، و ذلك من خلال اضافة و تعميق **الشق التكنولوجي** فيها وربطها مع بعضها بشكل أكبر ، و ذلك باستخدام ما يستطاع استخدامه من منتجات صناعة المعلومات و الاتصالات ، و باستخدام مكثف لنتائج البحث العلمي الحديث في هذه القطاعات الصناعية ، أي انه يجب **إعادة إنتاج الصناعة التحويلية معرفيا** بواسطة نفس مداخل النموذج السابقة ، **بحيث تكون عمليات التطوير و التجديد و الابتكار التكنولوجي عمليات داخلية منتجة لـــ / في هذا النموذج / الصناعة .**

يضاف إلى ذلك ، فإن أحدى المهمات الأساسية لهذا الجزء ، تكمن في إعادة تخصيص وتوزيع التجارة محليا واقليميا بالنسبة لمنتجات الصناعات التحويلية ، و إعادة تشكيل الأسواق الإقليمية كميا من حيث حجم التبادل التجاري ، و نوعيا من حيث نوعية السلع المتبادلة ، و التقليل من التركيز الجغرافي الضيق للعمليات التجارية بين اقتصادين أو ثلاثة فقط ، و المساهمة في اتجاه نشرها إقليميا على أكبر مساحة جغرافية ممكنة ، و هذا يعني ، مساهمة هذا الجزء في خلق شركاء تجاريين إقليميين بشكل اكثر فعالية و أكثر عمقا .

إن هذا الجزء ، يساهم في التقليل بشكل مباشر من تبعية الاقتصادات المغاربية و حتى العربية و الصناعة عموما **للصناعات الاستخراجية الطبيعية** من **خلال تعميقها للصناعة التحويلية** ، و تطويرها ومن خلال تطوير و تغيير مساهمتها في الاقتصاد الدولي بهذه الصناعات .

يضاف إلى ذلك ، أن هذا الجزء يجب أن يراعي وضع الاقتصادات المغاربية الأقل نموا ، و الأقل كفاءة اقتصادية بشكل عام ، بحيث يوازن هذا الجزء من النموذج بين حاجتها الاقتصادية الحقيقية منه ، و ما يوفره لها من فرص و نقاط قوة اقتصادية و سياسية و اجتماعية محليا و إقليميا ، ودوليا و بين قدرتها على الانتماء و المشاركة فيه بشكل فعال .

و هنا تكمن قدرة هذا الجزء ، على الموازنة بين الموارد المادية و البشرية و الطبيعية و المعرفية و السياسية و كيفية توزيعها و تخصيصها بشكل كفؤ بين الاقتصادات المغاربية ، بحيث يساهم كل اقتصاد راغب في تبني ذلك الجزء من النموذج التكاملي بما يتناسب مع حجم و نوعية موارده الاقتصادية و الاجتماعية ، و بما يحقق له مردودية عالية منها ، و بالتحصيل النهائي فإن **الدور الوظيفي** لهذا الجزء من النموذج **هو تغيير بنية الصناعات التحويلية** ، و إكسابها قدرات و ميزات تنافسية أعلى تكون قادرة على المنافسة الدولية ، و تساهم في إحداث معدلات نمو اقتصادي مستدام لدى الاقتصادات المغاربية .

خلاصة :

انطلاقا مما سبق من الواجب إعطاء رد سريع وحاسم حول دوافع اختيار مدخل تعزيز **القدرة التنافسية للصناعة التحويلية** كسبيل للخروج **من التبعية المطلقة للريع البترولي:**

- أصبح من الثابت تماما في نظرية التنمية ، أن الاقتصادات النامية عامة ، والجزائر خاصة بحاجة إلى تعزيز القدرة التنافسية للصناعات التحويلية للاندماج في الاقتصاد العالمي ، لكسر وتجاوز ما هو مفروض عليها من تقسيم دولي للعمل وتخصص في الإنتاج الخام والأولي لاستدامة التنمية .
- لايفوتنا إدراك أسباب التبعية الاقتصادية المطلقة ، فهي تتأتى من كون المنطقة لا إنتاجية ، لا تعرف كيف يتراكم رأسمال ولا كيف تكونت التكنولوجيا.
- الصناعة التحويلية اليوم تمثل فرصة تاريخية للجزائر والدول المغاربية للتخلص من اللاأمن اقتصاديا ..هذه الفرصة تتطلب تعزيز الجهود وتكثيفها لكسر وتجاوز ما هو مفروض على هذه الاقتصادات من تخصص وتقسيم عمل ، فمن أهم نتائجه على المدى الطويل تحديدا هو القدرة على تعديل الموقع الهيكلي ضمن منظومة **الاقتصاد/ العالم**.

- ان الوصول الى تحقيق القدرة التنافسية والمحافظة عليها يتطلب تكاملا في الاداء بين المؤسسات الانتاجية واجهزة الدولة والتشريع الداخلي . و إدماج البعد التكنولوجي كاتجاه رئيسي في المخطط الاستراتيجي وتشجيع السياسة الإبداعية.

المراجع والهوامش:

1-وديع محمد عدنان ، القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 2003عدد 24- ص5.

2- المرجع السابق ، ص5.

3- محمد عبد الشفيع عيسى ، البعد التكنولوجي للقدرة التنافسية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية 2002، رقم 149ص5.

4- - Porter , E.michael , " **the competitive advantage of nations** the free press , new york , 1990, p125.

5- عبد الكريم هشام ، " مؤشرات تفعيل التكامل بين الدول المغاربية " ، المرجع السابق ذكره ، لمزيد من التفاصيل انظر : التقرير الاقتصادي العربي الموجد ، 2011 ،" الفصل الخامس "التطورات في مجال النفط و الطاقة "، ص 81 .

6- مقدم عبيرات مقدم ، " التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة " ، مرجع سابق ذكره ، ص 208 .

7-- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2012، الفصل الخامس (التطورات في مجال النفط و الطاقة) ، ص 89 .

8- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2012 ، الفصل الرابع (القطاع الصناعي) ، ص 75 .

9-نشرة الإحصائيات الصناعية للبلدان العربية 2010/2004 ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين ، العدد السابع ، جويلية 2012 ، ص 11 .

10- فيليب سبيل لوبيز ، ترجمة " صلاح نيوف " جيوبوليتيك البترول " ، المؤسسة الفرنسية للنشر "Armand colrin"، – باريس – 2006 . ص 07 .

11- محمود الخالدي ، " التفكير " ، مكتبة الرسالة الحديثة ، الأردن 1988 ، ص 101 .

12- التكامل و المنافسة في الصناعات الكيميائية و البتروكيماوية العربية ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين ، موقع الشبكة العربية للمعلومات الصناعية على الانترنت ، عام 2006 على الربط التالي

Main/Loadarticles .asp ?ID=107&CategoryID=25http://WWW.ainarabia.info/-

13- محمد عبد الشفيع عيسى، المرجع السابق ، ص20.